Distribution: Restricted REPL.VII/4/R.2 13 September 2005
Original: English البند 3 من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق – الدورة الرابعة

الدوحة (قطر)، 1-2 أكتوبر/تشرين الأول 2005

أولويات البرنامج ومتطلبات تمويل التجديد السابع لموارد الصندوق للفترة (2007-2009)

أولا – برنامج العمل

1 - تنعقد دورة مشاورات التجديد السابع لموارد الصندوق في وقت بالغ الأهمية. وقبل خمس سنوات، حدد زعماء العالم في مؤتمر قمة الألفية الأهداف الإنمائية للألفية الذي يرمي الهدف الأول منها إلى تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت وطأة الفقر المدقع، أي الذين يعيشون على دولار واحد فقط يومياً، بمقدار النصف بحلول عام 2015. ومن هؤلاء الفقراء المدقعين البالغ عددهم 1.2 مليار نسمة، يعيش ثلاثة أرباعهم أو 900 مليون فقير من الرجال والنساء في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة والأنشطة المرتبطة بها لكسب قوتهم. وهكذا فإن التصدي للفقر الريفي يلعب دوراً محورياً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

2 - وقد ركّز الصندوق على الفقر الريفي دون غيره طيلة فترة عمله التي استمرت 27 عاماً. وتساند برامج الصندوق الأنشطة الإنتاجية لفقراء الريف من صغار المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك والمعدمين، بل ونساء الريف الفقيرات، لمساعدتهم على رفع مستوى الإنتاجية والمخرجات والدخل. وبذلك يوجّه الصندوق عملياته صوب جوهر مشكلة الفقر ومن ثم الأهداف الإنمائية للألفية.

3 - وخضع الصندوق مؤخراً لتقييم ربما الأشمل من نوعه في أي وكالة من وكالات الأمم المتحدة. وخلص التقرير النهائي لهذا التقييم الخارجي المستقل إلى أن "هذه المهمة ما زالت قائمة، بل وتعمقت شرعيتها في ضوء الأهمية التي أعطتها التقارير الأخيرة عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى تنمية القطاع الريفي".

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

4 - وبعد إجراء تقييم مكثّف لمشروعات الصندوق (بما في ذلك الزيارات الميدانية)، خلص التقييم الخارجي المستقل إلى أن الصندوق "يسير على منوال" المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي/المؤسسة الدولية للتنمية. ورأى التقييم الخارجي المستقل أن 70.7% من عيّنة مشروعات الصندوق العشرين المختارة عشوائياً للتقييم كانت مرضية من حيث المعايير الثلاثة المتمثلة في الملاءمة والفعالية والكفاءة. وتضاهي هذه النسبة إنجازاً مرضياً استناداً إلى نفس المعايير في 67.5% من المشروعات الريفية للبنك الدولي التي أنجزت في الفترة من 1994 حتى 2003.

5 - وفي الوقت ذاته، قدّم التقييم الخارجي المستقل عدداً من الأفكار والتوصيات القيّمة لمواصلة تحسين أثر مشروعات الصندوق واستدامتها. واستناداً إلى توصيات التقييم الخارجي المستقل والمبادرات والإصلاحات الجارية، قامت إدارة الصندوق بصياغة خطة عمل تضم مجموعة مترابطة من المبادرات استجابة لذلك التحدي. وتشمل تلك المبادرات تعديل نموذج التشغيل وإدارة الموارد البشرية في الصندوق، وتنفيذ استراتيجية جديدة لتعميق الأثر وتدعيم قدرة الصندوق على رصد النتائج والمحصلات الإنمائية والفعالية والإبلاغ عنها.

6 - وبذلك فإن الصندوق مؤسسة تتمتع بخبرة مشهودة في مساعدة فقراء الريف، بما في ذلك أفقر الفقراء، على الحصول على فرص تحسين مخرجاتهم والخروج من شرك الفقر. كما يقوم الصندوق بتعزيز أساليب عمله لزيادة فعاليتها وأثرها. ويشارك الصندوق مشاركة كاملة في المبادرة المعززة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واقترح الأخذ بإطار للقدرة على تحمل الديون للبلدان التي ترزح تحت وطأة الدَين.

7 - وسوف يجتمع زعماء العالم مرة أخرى في أواخر هذا الشهر لتقييم التقدّم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشير التحليل المعدّ لمؤتمر القمة الذي سيعقد في سبتمبر/أيلول أن التقدّم المحرز لم يكن مُرضيا، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء حيث لا يرجَّح في ظل الاتجاهات الحالية أن تحقق بلدان كثيرة الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المتوقع أن تعيد القمة التأكيد على الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والدعوة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيقها.

8 - وفي ظل تجدُّد وزيادة التركيز الدولي على الفقر، من الملائم الاستفادة قدر المستطاع من قدرة الصندوق المشهودة لتمكين الفقراء من القيام بدور فعّال في التغيير، أي أن يكونوا الأداة الفاعلة للتنمية الريفية السريعة وليسوا مجرد هدفا لها. ويوفِّر الصندوق حالياً قروضاً ومنحاً بما مجموعه 550 مليون دولار أمريكي سنوياً، ويوجِّه نصفها إلى بلدان في أفريقيا. ويساند التمويل المقدّم من الصندوق مشروعات بتكلفة استثمارية مجموعها زهاء مليار دولار أمريكي، ويستكمل المبلغ المتبقي من التمويل المشترك الخارجي ومن مساهمات الحكومات والشركاء الوطنيين. ويستفيد من تلك المشروعات والبرامج سنويا نحو 10 ملايين فقير من الرجال والنساء.

9 - وفي سياق الجهود المعزَّزة لاستئصال الفقر والجوع، يمكن للصندوق، بل وينبغي عليه، أن يبذل المزيد. وتحقيقاً لتلك الغاية، اقترح رئيس الصندوق في بيانه الذي ألقاه أمام مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2005 زيادة برنامج عمل الصندوق بنحو 10% سنوياً خلال السنوات القادمة. وحظي معدل النمو المقترح بتأييد كبير من أعضاء الصندوق. وسوف يتيح ذلك للصندوق زيادة مجموع برنامج عمله في فترة التجديد السابع للموارد بنحو 33% مقارنة بفترة التجديد السادس، أي من 1.5 مليار دولار أمريكي في الفترة 2004–2006 إلى مليارين من الدولارات الأمريكية في الفترة

2007–2009. وبفضل توسيع برنامج العمل من حيث حجمه وعدد مشروعاته على السواء، سيتمكن الصندوق من الوصول إلى زهاء 13 مليونا من فقراء الريف سنوياً خلال فترة التجديد السابع للموارد مقارنة بما مجموعه 10 ملايين نسمة حالياً. كما سيتيح ذلك للصندوق التصدي لعدد من القضايا الأساسية التي تضع قيوداً بالغة الأهمية على فقراء الريف ويتناول القسم التالي تلك الجوانب.

ثانيا – الأولويات البرنامجية

10 - من شأن برنامج عمل بما قيمته ملياران من الدولارات الأمريكية في فترة التجديد السابع للموارد، أي بزيادة نسبتها 33% عن فترة التجديد السادس، أن يتيح للصندوق تكثيف دعمه بشدة للتغلب على القيود الأساسية التي تعوق إنتاجية فقراء الريف. وسوف يُحدَّد بالتفصيل التوجّه الاستراتيجي لعمليات الصندوق خلال فترة التجديد السابع للموارد في الإطار الاستراتيجي الذي سيتم وضعه للفترة 2007–2009 وفي الاستراتيجيات الإقليمية التي ستنبثق عن ذلك الإطار. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للإطار الاستراتيجي في تعزيز مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

11 - وفي ظل هذا الإطار الاستراتيجي الجديد، ستستفيد المشروعات التي يساندها الصندوق من الخبرة الواسعة التي يتمتع بها الصندوق في مجال تصميم ومساندة تنفيذ برامج التصدي للفقر على مدى سنوات عمله السبع والعشرين. وخلال تلك الفترة، قدّم الصندوق ما يربو على 8.7 مليار دولار أمريكي لتمويل 676 مشروعاً بتكلفة استثمارية إجمالية بلغت ما يقرب من 23.9 مليار دولار أمريكي. وتشير التقديرات إلى أن تلك المشروعات قد أفادت ما يزيد على 250 مليون فقير من الرجال والنساء.

12 - ويتطلب التنوُّع الكبير للدول الأعضاء المقترضة من الصندوق، من حيث هياكلها الاقتصادية ومستويات الدخل فيها وقواعد مواردها الطبيعية، استراتيجيات متنوعة في مختلف الأقاليم والبلدان بما يعبِّر عن الظروف الخاصة بالفقر الريفي، والفرص، والشراكات. على أن ثمة مواضيع شاملة لبرنامج العمل المعزَّز للصندوق خلال فترة التجديد السابع للموارد. وسوف يركز الصندوق في جميع الأقاليم على بناء قدرات فقراء الريف ومنظماتهم ومجتمعاتهم المحلية، وتمكينهم من رفع مستوى إنتاجيتهم ودخلهم. وسوف تظل عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وبين الجنسين قائمة ما لم تتضافر الجهود وما لم توجّه لتهيئة مزيد من الفرص للنساء والفئات المهمشة.

13 - ويمثل الافتقار إلى فرص الوصول إلى الخدمات المالية معوقاً رئيسياً أمام تحسين الخيارات الاجتماعية والاقتصادية المتاحة لفقراء الريف. ويُعدّ الصندوق المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي تركِّز تحديداً على التمويل الريفي؛ وسوف يستفيد من هذه الميزة النسبية للمساعدة على إنشاء نُظم مالية ريفية لا توفر فقط الائتمانات، بل وكذلك خدمات الادخار والتأمين والتحويلات. وسوف يمكِّن الصندوق المشروعات الصغيرة والمنتجين الريفيين الفقراء الآخرين على النمو عن طريق مساعدتهم على إقامة روابط مع كيانات أسواق القطاع الخاص الكبرى وتهيئة بيئة تنظيمية وسياساتية داعمة.

14 - ويمثل تحسين فرص وصول فقراء الريف إلى الموارد الطبيعية والتكنولوجيا عنصراً محورياً في مهمة الصندوق الرامية إلى الحد من الفقر الريفي. وتشمل السمات الرئيسية لبرنامج عمل الصندوق التكثيف والتنويع

الزراعي من خلال المساهمة في حل القضايا المرتبطة بالأراضي والمياه، والتركيز على إدارة المعرفة لمساعدة فقراء الريف على الابتكار والتجريب وتقاسم الخبرات فيما بينهم. ويتعرض فقراء الريف على وجه الخصوص لكوارث، مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، كما أنهم أول ضحايا النزاعات والكوارث الطبيعية. وتشمل مشروعات وبرامج الصندوق الجديدة في البلدان المتضررة تدابير محدَّدة لمساعدة فقراء الريف على التصدي لتلك الكوارث. وفي جميع تلك الأنشطة، سيشكل تكوين شراكات أقوى مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية الأساس الذي تستند إليه برامج الصندوق.

15 - وتسلط الأقسام الواردة أدناه الضوء على العناصر الأساسية للتوجُّهات الاستراتيجية الإقليمية. ويتناول الملحق بمزيد من التفصيل تلك العناصر في كل إقليم.

إقليم أفريقيا الغربية والوسطى

16 - من شأن توسيع برنامج العمل أن يمكن الصندوق من نشر خبرته الهائلة المكتسبة في التعامل مع معوّقات وفرص الحد من الفقر الريفي في إقليم أفريقيا الغربية والوسطى، وزيادة الاستثمارات في المجالات ذات الميزة النسبية والاستفادة من التركيز المتجدد على الزراعة والتنمية الريفية في الإقليم. ويسعى الصندوق إلى تحقيق أربعة أهداف استراتيجية في الإقليم: (i) تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم؛ (ii) زيادة فرص الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق؛ (iii) رفع إنتاجية الموارد الطبيعية والزراعية؛ (iv) الحد من الهشاشة في مواجهة الأخطار الكبرى التي تهدد سُبل المعيشة الريفية.

17 - ويساند الصندوق مبادرات محدَّدة للمساعدة على تحقيق تلك الأهداف الاستراتيجية. وبالنسبة للهدف الأول، أعدّ الصندوق نهجاً إنمائياً يستمد قوته الدافعة من المجتمع المحلي لتوجيه جميع مبادراته المقبلة المطلوبة لدعم المشاركة الشعبية في الترتيبات الجديدة لتحقيق اللامركزية والتغيير المؤسسي. وسيتم تعزيز الاستثمار في البنية الأساسية الاجتماعية (مياه الشرب، والمراكز الصحية، وفصول الدراسة في المناطق الريفية).

18 - وتلبية لاحتياجات قطاع دينامي ناشئ للتمويل الصغير في الإقليم، ستساعد استراتيجية التمويل الريفي وخطة العمل الإقليمية، بالإضافة إلى اعتماد جديد لدعم التنفيذ، مؤسسات التمويل الصغير على تطوير منتجات جديدة، وتحسين نظم الرصد والإبلاغ، وإقامة روابط مع مؤسسات التمويل الصغير الأخرى، وتعزيز الروابط مع المؤسسات المالية الكبرى. وفيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الأسواق، سيساعد برنامج الشراكة مع القطاع الخاص الشامل الذي أُطلِق مؤخراً على إرساء روابط فعَّالة بين صغار المنتجين والمشروعات الخاصة الصغيرة والكبيرة لإنتاج وتسويق محاصيل وسلع غذائية محددة. وسيجري توسيع ترتيبات تعزيز ووضع مبادرات المشروعات الصغيرة التي بدأت في بوركينا فاسو والسنغال. وسوف يلزم تنفيذ استثمارات كبيرة في مجال إنشاء الطرق الفرعية ومرافق التخزين والأسواق الريفية. وتضم حافظة الصندوق حالياً زهاء 200 من المشروعات والبرامج الجارية التي يبلغ مجموع تكلفتها الاستثمارية 6.3 مليار دولار أمريكي موَّل منها الصندوق 2.9 مليار دولار أمريكي. ويستفيد من تلك المشروعات ما يقدّر بنحو 100 مليون نسمة من فقراء الريف من الرجال والنساء.

19 - وللمساهمة في رفع إنتاجية الموارد الزراعية والطبيعية، ستركِّز الشعبة على تحسين مواد الزراعة، وعمليات التجهيز على النطاق الصغير، وتكنولوجيات ما بعد الحصاد. وفي هذا السياق، ستُبذل جهود مكثَّفة لدعم مضاعفة ونشر الأرز الجديد من أجل أفريقيا وأنواع الكسافا الجديدة. وسوف تشجِّع الشعبة تحسين إدارة الموارد الطبيعية، خاصة صون التربة والمياه في المناطق شبه القاحلة، والتشديد على مخططات الري الصغير للحد من المخاطر التي تتعرض لها المحاصيل. كما ستبذل الجهود لزيادة إنتاجية الثروة الحيوانية والأسماك من خلال منظمات المزارعين والشبكات القروية الخاصة.

20 - ويتعرض الكثير من بلدان الإقليم للنزاع والكوارث الطبيعية وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. وسوف تستحدث طرق للتصدي لتلك المخاطر كجزء لا يتجزأ من البرامج المنفَّذة في الإقليم من خلال تعزيز قدرة المشروعات الممولة من الصندوق على الوصول إلى المستفيدين.

21 - وسوف يتيح توسيع برنامج عمل الصندوق في الفترة 2007–2009 تحقيق زيادة في برنامج عمل إقليم أفريقيا الغربية والوسطى بما قيمته 330 مليون دولار أمريكي، نورد تفاصيلها كالتالي: 100 مليون دولار أمريكي في عام 2007، و110 ملايين دولار أمريكي في عام 2008، و120 مليون دولار أمريكي في عام 2009.

إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية

22 - تعتَبَر أفريقيا الشرقية والجنوبية الإقليم الذي يعتمد فيه الحد من الفقر بوضوح شديد على التنمية الريفية، وهو بذلك من أكثر الأقاليم احتياجاً إلى تسريع الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن توسيع برنامج العمل خلال فترة التجديد السابع للموارد أن يمكن الصندوق من المساهمة بدور كبير في جهود الحد من الفقر الريفي في هذا الإقليم.

23 - وسوف يواصل الصندوق عموماً تركيز جهوده الإنمائية على تحسين فرص وصول فقراء الريف إلى: (أ) الخدمات المالية؛ (ب) الأسواق؛ (ج) الأراضي والمياه (وإدارة تلك الأصول)؛ (د) التكنولوجيا الزراعية والمعلومات. وسوف تتحسّن فرص الوصول في جميع تلك المجالات بدرجة كبيرة من خلال تمكين فقراء الريف من التعلُّم وبناء المهارات وتطوير مؤسساتهم. وتحقيقاً لتلك الغاية، سيزداد التركيز على تكوين شراكات مع منظمات المزارعين الوطنية. وسيتم إيلاء عناية خاصة في جميع الأنشطة للتصدي للقضايا الحاسمة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وتأمين حيازة الأراضي للفقراء.

24 - ويمثل الصندوق في كثير من بلدان الإقليم أحد أهم شركاء الحكومة في القطاع الريفي. ولذلك فإن جانباً مهماً من دوره يتمثل في مساعدة الحكومات على وضع وتنفيذ برامج **وطنية** على المستوى القطاعي ودون القطاعي لتلبية احتياجات الفقراء، وهو ما لا سبيل إلى تحقيقه بدون مساندة عمليات استراتيجيات الحد من الفقر. وسوف تمثل المشاركة في النُهج القطاعية الشاملة جانباً مهماً لدور الصندوق من حيث السياسة المتعلقة بالنُهج القطاعية الشاملة التي أقرها المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2005. وسيتم التركيز بشكل متزايد في جميع البلدان على جدول أعمال إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

25 - وبالنسبة لإقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية سيتيح برنامج العمل المعزز للفترة 2007–2009 مبلغاً إجمالياً متوقعاً (في شكل قروض ومنح) بما قيمته 331 مليون دولار أمريكي مفصلة على النحو التالي: 100 مليون دولار أمريكي في عام 2007، و110 ملايين دولار أمريكي في عام 2008، و121 مليون دولار أمريكي في عام 2009.

إقليم آسيا والمحيط الهادي

26 - بينما تشهد آسيا أعلى مستويات التقدّم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ما زال عدد الفقراء المدقعين ضخماً حيث يصل إلى 270 مليون نسمة في آسيا الشرقية و430 مليون نسمة في آسيا الجنوبية. وما زال الفقر المدقع يمثِّل في أغلبه مشكلة ريفية. ومن بين الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً، يعيش 79.6% من آسيا الشرقية و77.2% من آسيا الجنوبية في المناطق الريفية. ويتمتع إقليم آسيا والمحيط الهادي بعدد من جوانب القوة (الديمقراطية واللامركزية والاقتصاد الكلي السليم) التي تفسح المجال لإحراز تقدم كبير في الحد من الفقر الريفي في السنوات المقبلة. واكتسب الصندوق من جانبه خبرة هائلة في تصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج لصالح مجموعات فقراء الريف، خاصة النساء والشعوب الأصلية.

27 - وسوف يواصل الصندوق تنفيذ استراتيجيته لآسيا والمحيط الهادي[1] مستنداً في ذلك إلى أربع ركائز رئيسية: تنمية المناطق الأقل رعاية؛ والنهوض بقدرات النساء لتعزيز التحويل الاقتصادي والاجتماعي؛ وتعزيز قدرات الشعوب الأصلية والفئات المهمَّشة الأخرى؛ وبناء ائتلافات الفقراء.

28 - وسوف يجري تطوير ونشر التكنولوجيات الزراعية المبتكرة المستدامة لإنتاج المحاصيل التقليدية والعالية القيمة في المناطق الأقل رعاية. وفيما يتعلق بتمكين المرأة، ستعمل الاستراتيجية على تعزيز فرص وصول النساء إلى الخدمات المالية والتكنولوجية، وزيادة تمثيلهن في المؤسسات المحلية، وبناء منظمات القواعد الشعبية الخاصة بهن. وسوف تمثل النساء مجموعة مستهدفة رئيسية في جميع المشروعات التي يساندها الصندوق. وفيما يتعلق بتعزيز تنمية الفئات الريفية المهمشة، سيتم التركيز كذلك على زيادة فرص وصول تلك الفئات إلى الموارد وتمكينها اجتماعيا للمشاركة في تحقيق التنمية الخاصة بها.

29 - وتشمل القضايا الاستراتيجية الناشئة في آسيا ضرورة إعادة التركيز على الزراعة والتصدي لندرة الأراضي وموارد المياه، واستنباط تكنولوجيا حيوية لصالح الفقراء، وتوسيع جدول أعمال تنمية التمويل الصغير والمشروعات الصغيرة. وإضافة إلى ذلك، فإن الفقر يرتبط بالحرمان والتعرض للصدمات الخارجية على السواء، مما يعيق قدرة الفقراء على العمل. ولذلك فإن التحدي الرئيسي المقبل الذي يواجه التنمية المستدامة سيكمن في إتباع استراتيجيات وسياسات الحد من الفقر التي تقلل المخاطر أو تخفف من وطأتها وتعزز آليات التصدي. وتشمل المخاطر المحتملة التي تلوح في الأفق تفشي فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، لاسيما بين فقراء ونساء الريف في آسيا، والتعرّض لمخاطر وباء أنفلونزا الطيور الذي يمكن أن يقضي على سُبل معيشة أعداد غفيرة من فقراء الريف في آسيا

[1] طلبت شعبة آسيا والمحيط الهادي من مكتب التقييم إجراء تقييم لاستراتيجيتها الإقليمية لعام 2002 في عام 2005. وسوف تنفذ الشعبة أيضاً تقديراً ذاتياً لنفس الاستراتيجية. ومن المتوقع أن يفضي ذلك إلى استعراض للاستراتيجية الإقليمية في مطلع عام 2006.

وتنجم عنها مخاطر صحية تهدد المجتمع العالمي. كما سيتم تعزيز النُهج المبتكرة للوقاية من الأزمات وإعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الأزمات وذلك كوسيلة لمساعدة البلدان المعرضة للكوارث أو النزاع.

30 - ومن شأن توسيع برنامج العمل للفترة 2007–2009 أن يتيح لإقليم آسيا والمحيط الهادي برنامج عمل خلال فترة التجديد السابع للموارد بما قيمته 558 مليون دولار أمريكي: 169 مليون دولار أمريكي في عام 2007، و185 مليون دولار أمريكي في عام 2008، و204 ملايين دولار أمريكي في عام 2009.

إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

31 - حافظ الصندوق منذ إنشائه في عام 1977، على حضور قوي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وسوف تساعد الزيادة المقترحة في برنامج عمل الفترة 2007–2009 على تعزيز دور الصندوق. ووفقاً لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية، شهد الإقليم حالة ركود في التنمية الاقتصادية منذ التسعينات، ويعيش 62.9% من الفقراء المدقعين في المناطق الريفية.

32 - وربما تمثل ندرة المياه أشد المعوقات وطأة على فقراء الريف في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويمثل ارتفاع معدلات البطالة (أكثر من 15%)، لاسيما بين الشباب المتعلم، تحدياً رئيسياً آخر يواجه هذا الإقليم اليوم. وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي يمثلها التمويل الصغير لفقراء الريف، يعتبر قطاع التمويل الصغير في الإقليم أحد أحدث قطاعات التمويل الصغير في البلدان النامية. ويفتقر الملايين من فقراء الريف إلى فرص الوصول إلى الخدمات المالية الملائمة، ويتعذر عليهم الوصول إلى الأسواق الجديدة لتسويق سلعهم الزراعية. وقد أفضت تلك العوامل إلى استمرار ارتفاع مستوى الفقر الريفي في الإقليم.

33 - ويتوقع الصندوق أن تتضمن الاستراتيجية المنقحة لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مزيداً من التركيز على دور الصندوق في الإقليم مواضيعياً وجغرافياً على السواء. وسيجري التصدي لأربعة مواضيع رئيسية، هي: (i) عتبة جديدة في إدارة الأراضي والموارد المائية للحد من الفقر مع الاستفادة من برامج الصندوق الناجحة القائمة والاشتراك في حوار السياسات من أجل تحسين إدارة الأراضي والمياه؛ (ii) معالجة بطالة الشباب كجزء لا يتجزأ من برامج الحد من الفقر الريفي باستخدام نتائج البحوث العملية الجارية لتحديد تدخلات موجّهة فعّالة؛ (iii) تحقيق طفرة في التمويل الصغير الريفي عن طريق تكوين شراكات مع المؤسسات الرئيسية في هذا الميدان والتعاون مع المصارف التجارية والمؤسسات المالية الإقليمية الكبرى؛ (iv) ربط صغار المزارعين وفقراء الريف بالأسواق الدولية عن طريق مساعدة بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على إنشاء أسواق لتصدير المنتجات غير التقليدية والعمل مع مبادرات المنظمات غير الحكومية ومع القطاع الخاص.

إقليم أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً

34 - تعتَبَر البلدان الثمانية التي يضمها الإقليم الفرعي لأوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً إضافة جديدة نسبياً لحافظة الصندوق. وقد أسفر انهيار النظام الشيوعي السابق عن زيادة هائلة في معدل الفقر مؤخراً. وارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً في كمنولث الدول المستقلة من 0.4% في عام 1990 إلى

5.3% في عام 2001. ووقع جانب كبير من تلك الزيادة في المناطق الريفية حيث يعيش 52.6% من الفقراء المدقعين. ويتركز الفقر في إقليم أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً في المناطق الجبلية والنائية وبين كبار السن والشباب والأسر التي تعولها النساء.

35 - ويتمثل الهدف الاستراتيجي العام للصندوق في إقليم أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً في مساندة عملية الانتقال من خلال البرامج الزراعية المستدامة التي تساهم في الحد من الفقر الريفي. وسوف تستمد معظم التدخلات قوتها الدافعة من تنمية القطاع الخاص وتكوين الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وسوف يتركز الاهتمام على تحسين فرص وصول صغار المزارعين إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية باستعمال نهج سلاسل إمدادات السلع بطريقة انتقائية تشدد على الروابط مع الأسر الزراعية الأشد فقراً.

36 - ومن المتوقع أن تشمل العناصر الشاملة للاستراتيجيات الإقليمية لإقليم أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً ما يلي: تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين على أساس الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة من البرامج التجريبية القائمة التي يساندها الصندوق؛ والاضطلاع بدور أكثر فعالية في منتديات التنسيق بين الجهات المانحة، وإرساء شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ والأخذ بنهج قائم على إدارة المعرفة لتوسيع الابتكارات الناجحة وزيادة القدرة على الوصول إلى المستفيدين وتحسين الرؤية وتقاسم الدروس المستفادة داخل البرامج القطرية للصندوق ومع شركائه.

37 - وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا/إقليم أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً سيتيح توسيع برنامج عمل الصندوق خلال فترة التجديد السابع للموارد ما مجموعه 283 مليون دولار أمريكي من البرامج: 86 مليون دولار أمريكي في عام 2007، و94 مليون دولار أمريكي في عام 2008، و103 ملايين دولار أمريكي في عام 2009.

إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي

38 - ما زال الحد من الفقر يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، لاسيما في المناطق الريفية حيث يعيش 64% من السكان دون خط الفقر. وللتغلب على التحديات التي تواجه الإقليم سيضع الصندوق عملياته على أربع ركائز رئيسية: (i) تنمية الرصيد البشري والاجتماعي؛ (ii) الاستفادة من فرص الأسواق؛ (iii) تعزيز حوار السياسات؛ (iv) تنسيق الاستثمارات.

39 - وسوف يركِّز تكوين الرصيد البشري والاجتماعي على النساء (عن طريق تعميم النهج القائم على مراعاة التمايز بين الجنسين في جميع الأنشطة) والشباب (من خلال التدريب على مهارات العمل وتعزيز القدرة على إدرار الدخل). وسوف تحظى مجموعات السكان الأصليين التي تمثل أكبر مجموعات فقراء الريف في الإقليم بأولوية الاهتمام، مع التركيز بشكل خاص على اللاتينيين المنحدرين من أصل أفريقي.

40 - وسوف يشكِّل تحسين فرص وصول المزارعين الفقراء إلى الخدمات المالية والأسواق عنصراً محورياً في عمليات الصندوق في الإقليم. وفي هذا السياق، سيتم التشديد على تنمية السلاسل الإنتاجية التنافسية من خلال التحالفات الاستراتيجية مع القطاع الخاص.

41 - وسيتم مساندة وضع السياسات التي تراعي مصالح الفقراء، وإجراء حوار بشأنها على أساس الخبرة المكتسبة من مشروعات الصندوق وبمشاركة من ممثلي صغار المزارعين. وسيتم إيلاء عناية خاصة لآثار اتفاقات التجارة الإقليمية وتعزيز المواءمة والتنسيق مع الوكالات الإنمائية عملاً بإعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

42 - وسوف يتيح توسيع برنامج عمل الفترة 2007–2009 تقديم قروض ومنح في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي بما مجموعه 307 ملايين دولار أمريكي: 93 مليون دولار أمريكي في عام 2007، و102 مليون دولار أمريكي في عام 208، و112 مليون دولار أمريكي في عام 2009.

استنتاج

43 - من شأن رفع مستوى برنامج العمل إلى مليارين من الدولارات الأمريكية خلال فترة التجديد السابع للموارد أن يمكن الصندوق من الوصول إلى عدد أكبر من الفقراء، ومن ثم التحقق من أثر التغييرات التي يدخلها الصندوق في أساليب عمله وفي نموذجه التشغيلي وتعظيم ذلك الأثر. وسوف يتمكن الصندوق من المساهمة بدور كبير في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 وذلك من خلال الوصول إلى ما يقدّر بنحو 13 مليون فقير من الرجال والنساء سنوياً بفعالية متزايدة.

ثالثا – متطلبات التمويل ومستوى تجديد الموارد

44 - كما لاحظنا من قبل، تتسم مهمة الصندوق وخبرته الطويلة في مكافحة الفقر الريفي بأهمية خاصة في عالم اليوم الذي يحتل فيه الفقر رأس جدول أعمال التنمية وفي ظل تزايد الاعتراف بمحورية التصدي للفقر الريفي. وسوف يحتاج برنامج العمل الذي يصل إلى ما مجموعه 2 مليار دولار أمريكي خلال فترة التجديد السابع للموارد إلى زيادة كبيرة في الموارد لتمويله. وسوف يتم تمويل قسط من تلك الموارد من مساهمات الدول الأعضاء خلال فترة تجديد الموارد، وسيمول جزء منها من تدفقات القروض العائدة وعائد الاستثمار وعمليات إلغاء القروض، عند الاقتضاء.

45 - وفي إطار التجديدين السابقين للموارد، حصل الصندوق على مساهمات من الدول الأعضاء بما يعادل نحو ثلث 1% من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. وارتفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية ارتفاعا كبيراً في أعقاب التعهدات المقطوعة في عام 2002 في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري في المكسيك، والتعهدات المحددة التي قطعتها على نفسها دول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول. وفي الفترة 2007–2009، يرجَّح أن يتراوح متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية بين 85 و90 مليار دولار أمريكي سنوياً. وحتى إذا احتفظ الصندوق بنسبته الحالية من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية فسوف يحقق ذلك مستوى لا يقل عن 800 مليون دولار أمريكي للتجديد السابع للموارد. وفي هذا السياق، جدير بالملاحظة أن المفاوضات التي أجريت مؤخراً بشأن تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق التنمية الأفريقي قد أسفرت عن زيادة بنسبة 30% و43 % على التوالي. وسوف يمثل مستوى التجديد السابع لموارد الصندوق بما قيمته 800 مليون دولار أمريكي معدل نمو مماثل.

46 - وبافتراض أن مستوى تجديد الموارد يبلغ 800 مليون دولار أمريكي، سيتعين استخدام الموارد الداخلية التي يبلغ مجموعها 1.2 مليار دولار أمريكي أو 60% من المجموع لتمويل برنامج عمل بما مجموعه 2 مليار دولار أمريكي في

الفترة 2007–2009. وكما يتضح من الجدول 1، فإن نسبة الموارد الداخلية إلى مساهمات الأعضاء تعتبر أعلى كثيراً مما في حالة المؤسسة الدولية للتنمية.

الجدول 1: مقارنة النسب الممولة من الموارد الداخلية وموارد التجديد في برنامج عمل الصندوق والمؤسسة الدولية للتنمية

	الصندوق	المؤسسة الدولية للتنمية
تجديد الموارد	السابع	الرابع عشر
برنامج العمل	2 مليار دولار أمريكي	22.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة
الموارد الداخلية (ألف)	1.2 مليار دولار أمريكي (60%)	10 مليارات وحدة حقوق سحب خاصة[أ] (44.4%)
مساهمات الدول الأعضاء (باء)	0.8 مليار دولار أمريكي (40%)	12.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (55.6%)
نسبة ألف : باء	1.50	0.80

[أ] بما في ذلك تحويل صافي العائد من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

47 - وبالإضافة إلى ما قيمته 2 مليار من الدولارات الأمريكية المطلوبة لتمويل برنامج العمل خلال الفترة 2007–2009، تحتاج ميزانية الإدارة واعتماد تمويل تجهيز المشروعات إلى التمويل. وتقدر تلك التكاليف بما مجموعه 290 مليون دولار أمريكي على مدى فترة التجديد السابع التي تستغرق ثلاث سنوات.

48 - وإضافة إلى ما سبق، ستكون هناك تكاليف مرتبطة بمشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تشير التقديرات إلى أنها ستصل إلى ما مجموعه 137 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2007–2009.

49 - ويتضمن الجدول 2 تفاصيل الموارد المتدفقة والموارد المطلوبة خلال فترة التجديد السابع للموارد. وتشير التقديرات إلى أن تدفقات القروض العائدة ستبلغ ما مجموعه 635 مليون دولار أمريكي، وسيصل عائد الاستثمار إلى ما مجموعه 230 مليون دولار أمريكي، والأموال الناجمة عن عمليات إلغاء القروض 223 مليون دولار أمريكي، وما يقرب من 32 مليون دولار أمريكي من رصيد مساهمات التجديد السادس للموارد ليصل المجموع الإجمالي إلى 1.12 مليار دولار أمريكي.

الجدول 2: تدفقات الموارد لفترة التجديد السابع

(بافتراض أن معدل النمو السنوي في برنامج العمل يبلغ 10% خلال فترة الثلاث سنوات)

المتطلبات المتوقعة من الموارد	**(بملايين الدولارات الأمريكية)**
برنامج العمل (القروض والمنح)	2 000
ميزانية الإدارة واعتماد تمويل تجهيز البرامج	290
مجموع المتطلبات من الموارد	**2 290**
تكاليف مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون	**137**
التدفقات وعمليات إلغاء القروض المتوقعة	
تدفقات القروض العائدة	635
عائد الاستثمار	230
عمليات إلغاء القروض	223
رصيد مساهمات التجديد السادس	32
مجموع التدفقات وعمليات إلغاء القروض	**1 120**
مساهمات التجديد السابع	800
مجموع موارد التجديد السابع	**1 920**
متطلبات تمويل التجديد السابع	
إذا لم تسدد تكاليف مبادرة الديون من حساب أمانة مبادرة الديون التابع للبنك الدولي والمساهمات الخاصة	**370**
في حال **عدم** سداد تكاليف مبادرة الديون	**507**

50 - ومن شأن مستوى قيمته 800 مليون دولار أمريكي للتجديد السابع للموارد أن يؤدي إلى حدوث عجز بما قيمته 370 مليون دولار أمريكي، وسوف يمول ذلك العجز باستخدام التدفقات العائدة مستقبلا في إطار إدارة الأصول والخصوم. وبالإضافة إلى ذلك، إذا لم تسدد بالكامل تكاليف مبادرة الديون البالغة 137 مليون دولار أمريكي من خلال الوصول إلى حساب أمانة مبادرة الديون التابع للبنك الدولي ومن خلال المساهمات الخاصة، سيؤدي ذلك الرصيد إلى زيادة العجز الذي يتطلب تمويلاً.

51 - وفي إطار إدارة الأصول والخصوم، من المقتَرح إدراج خمس سنوات من تدفقات القروض العائدة مخصوماً منها تكاليف مبادرة الديون و5% كإجراء تحوطي كجزء من موارد الصندوق المتاحة لعقد الالتزامات. وبذلك ينبغي استعمال هذه الطريقة لتمويل مبلغ قيمته 370 مليون دولار أمريكي، أو ما يقرب من 507 ملايين دولار أمريكي[2] إذا لم تسدد تكاليف مبادرة الديون من خلال المصادر الأخرى. وبحلول نهاية فترة التجديد السادس، سيصل الاستخدام المتوقع لسلطة الالتزام بالموارد مقدماً 455 مليون دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ما مجموعه 507 ملايين من الدولارات الأمريكية المطلوبة لفترة التجديد السابع، فإن المجموع سيمثل استخدام ما يقدر بنحو 4.5 سنة من تدفقات القروض العائدة مستقبلا (كما هو مبين في الجدول 4).

[2] يستند هذا الرقم إلى سعر الصرف الحالي للدولار مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة.

52 - وفي هذا السياق، تم عرض اقتراح بوضع سياسة بشأن السيولة في الصندوق خلال فترة التجديد السابع كوسيلة للرصد وكفالة توفر السيولة الكافية لدى الصندوق في جميع الأوقات.

53 - ولأغراض تحليل الحساسية، أجريت تقديرات تبيِّن الآثار الناجمة عن زيادة مستوى تجديد الموارد أو تخفيضه عن 800 مليون دولار أمريكي، أي 900 مليون دولار أمريكي و700 مليون دولار أمريكي، وهو ما يبينه الجدولان 3 و4 أدناه.

الجدول 3: مقارنة موارد التجديد السابع في إطار ثلاثة مستويات مختلفة لتجديد الموارد[أ]

(بافتراض أن معدل النمو السنوي في برنامج العمل يبلغ 10% خلال فترة تجديد الموارد)

بنود الموارد المتوقعة	مستوى التجديد السابع للموارد		
	التصور ألف: 700 مليون دولار أمريكي	التصور باء: 800 مليون دولار أمريكي	التصور جيم: 900 مليون دولار أمريكي
برنامج العمل (القروض والمنح)	2 000	2 000	2 000
ميزانية الإدارة واعتماد تمويل تجهيز البرامج	290	290	290
الموارد المطلوبة للتجديد السابع	**2 290**	**2 290**	**2 290**
تكاليف مبادرة الديون خلال فترة التجديد السابع	**137**	**137**	**137**
مساهمات التجديد السابع للموارد	700	800	900
رصيد مساهمات التجديد السادس	32	32	32
عائد الاستثمار	227	230	234
تدفقات القروض العائدة	635	635	635
عمليات إلغاء القروض	223	223	223
تدفقات موارد التجديد السابع	**1 817**	**1 920**	**2 024**
متطلبات تمويل التجديد السابع			
قبل سداد تكاليف مبادرة الديون	**473**	**370**	**266**
بعد سداد تكاليف مبادرة الديون	**610**	**507**	**403**

[أ] يستند حساب الأرقام إلى سعر صرف الدولار الأمريكي البالغ 1.45 مقابل الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة.

الجدول 4: مقارنة المؤشرات المالية في إطار ثلاثة مستويات مختلفة لتجديد الموارد[أ]

المؤشرات المالية المتوقعة	مستوى التجديد السابع للموارد		
	التصور ألف: 700 مليون دولار أمريكي	التصـور باء: 800 مليون دولار أمريكي	التصور جيم: 900 مليون دولار أمريكي
متوسط برنامج العمل السنوي (بملايين الدولارات الأمريكية)	668	668	668
مستوى السيولة (بملايين الدولارات الأمريكية) في نهاية فترة التجديد السابع للموارد	2 016	2 085	2 155
العدد التقريبي لسنوات تدفقات القروض العائدة مستقبلا المستخدمة لأداء الالتزامات[ب]	4.9	4.5	4.1

[أ] يستند حساب الأرقام إلى سعر صرف الدولار البالغ 1.45 دولار أمريكي مقابل الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة.

[ب] تدرج كل سنة كنسبة 95% من أصل القرض وفوائده مخصوماً منها التدفقات العائدة السابقة الناجمة عن مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

54 - وبافتراض أن مستوى تجديد الموارد هو 700 مليون دولار أمريكي، فمن الطبيعي أن يزداد تمويل العجز ويرتفع عدد سنوات تدفقات القروض العائدة مستقبلا المطلوبة في إطار إدارة الأصول والخصوم في نهاية فترة التجديد السابع لتصل إلى 4.9 سنة مقارنة بما مجموعه 4.5 سنة في إطار تجديد الموارد البالغ 800 مليون دولار أمريكي. وفي حالة تجديد الموارد بما قيمته 900 مليون دولار أمريكي، ينخفض عدد سنوات التدفقات العائدة مستقلا ليصل إلى 4.1 سنة. وفي جميع تلك التصورات، إذا تم تمويل تكاليف مبادرة الديون من خلال حساب أمانة مبادرة الديون التابع للبنك الدولي أو من خلال المساهمات الخاصة، سينخفض استخدام التدفقات العائدة المقبلة بنحو 137 مليون دولار أمريكي، أي ما يزيد قليلاً على نصف سنة من التدفقات العائدة مستقبلا.

55 - ويبيِّن الشكل 1 حركة تغيُّرات السيولة في التصورات الثلاثة وصولاً إلى فترة التجديد الثامن (لأغراض الإيضاح، تم وضع افتراض محايد يتمثل في الحفاظ على ثبات مستوى التجديد الثامن وبرنامج العمل بالقيمة الحقيقية، أي أن الزيادة لا تتجاوز معدل التضخم البالغ 2% سنوياً). وكما هو متوقع في إطار مستوى التجديد البالغ 900 مليون دولار أمريكي، سيرتفع مستوى السيولة ارتفاعاً كبيراً عن المستوى المفترض في إطار التطور الأساسي. على أنه في إطار تصور تجديد الموارد بما قيمته 700 مليون دولار أمريكي، ستنخفض السيولة بنحو 69 مليون دولار أمريكي عن التصور الأساسي بحلول نهاية فترة التجديد السابع، وبنحو 188 مليون دولار أمريكي بحلول نهاية فترة التجديد الثامن. وسوف يتضاعف هذا الهبوط في السيولة على مر الزمن. وبذلك فإن تخفيض مستوى التجديد السابع للموارد سيتطلب زيادة كبيرة في مستوى التجديد الثامن أو سيفضي إلى تخفيض كبير في برنامج عمل الصندوق خلال فترة التجديد الثامن للموارد. وللاستفادة على أفضل وجه من قدرة الصندوق المشهودة لتمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر، سيكون مستوى التجديد السابع للموارد بما قيمته 800 مليون دولار أمريكي مسوغاً لتوفير التمويل المستدام لبرنامج عمل بما قيمته ملياران من الدولارات الأمريكية في الفترة 2007–2009.

الشكل 1: توقعات السيولة

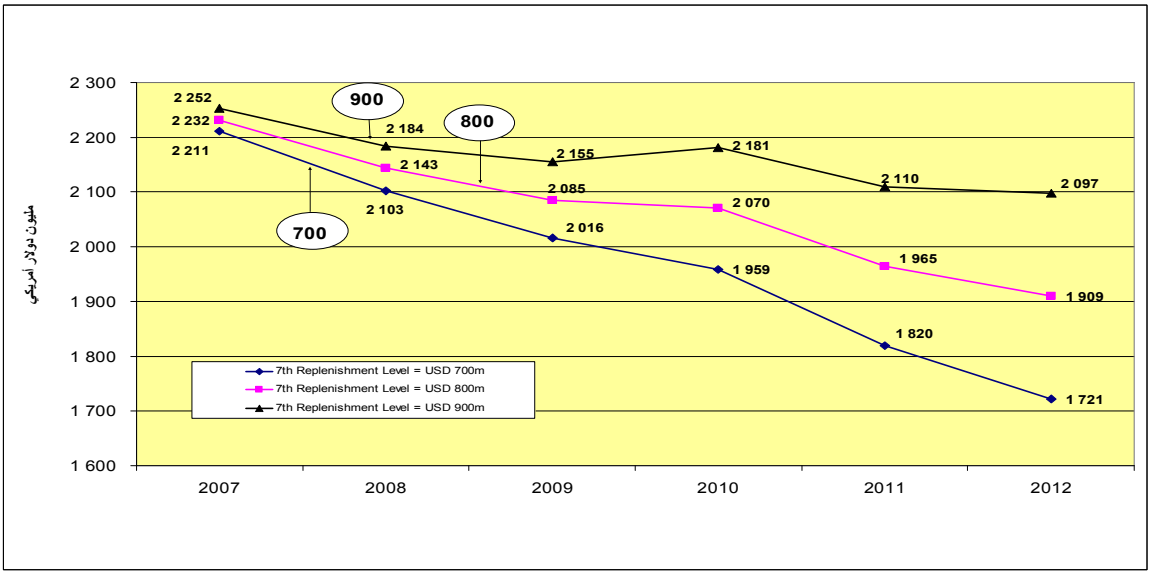

رابعا – التوصيات

56 – يرجى من هيئة المشاورات الموافقة على برنامج عمل بما قيمته ملياران من الدولارات الأمريكية للصندوق خلال فترة التجديد السابع للموارد (2007–2009) والموافقة على مستوى التجديد السابع للموارد بما قيمته 800 مليون دولار أمريكي باستخدام ما يصل إلى 507 ملايين دولار أمريكي[3] من التدفقات العائدة مستقبلاً في إطار إدارة الأصول والخصوم.

[3] يستند الرقم إلى سعر الصرف الحالي للدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة.

الملحق

1 - من شأن برنامج عمل في فترة التجديد السابع للموارد بما قيمته ملياران من الدولارات الأمريكية، أي بزيادة نسبتها 33% عن برنامج العمل خلال فترة التجديد السادس، أن يسمح للصندوق بتكثيف دعمه بشدة للتغلب على المعوقات الأساسية التي تقيِّد إنتاجية فقراء الريف. وسوف يُحَدد بالتفصيل التوجه الاستراتيجي لعمليات الصندوق خلال فترة التجديد السابع للموارد في الإطار الاستراتيجي الذي تم وضعه للفترة 2007-2009 والاستراتيجيات الإقليمية المنبثقة عن ذلك الإطار. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للإطار الاستراتيجي في تعزيز مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

2 - وسوف تستفيد المشروعات التي يساندها الصندوق من خبرته الواسعة التي اكتسبها من عملياته على مدى 27 عاماً في مجال تصميم برامج الحد من الفقر الريفي ومساندة تنفيذها. وخلال هذه الفترة، قدّم الصندوق تمويلاً بما يزيد على 8.7 مليار دولار أمريكي لما مجموعه 676 مشروعاً بتكلفة استثمارية مجموعها نحو 23.9 مليار دولار أمريكي. وتشير التقديرات إلى أن تلك المشروعات قد أفادت ما يربو على 250 مليون فقير من الرجال والنساء.

3 - وبالنظر إلى التنوع الواسع للأعضاء المقترضين من الصندوق، من حيث الهيكل الاقتصادي ومستويات الدخل وقاعدة الموارد الطبيعية، فإن ذلك يتطلب استراتيجيات متباينة في مختلف الأقاليم والبلدان بما يعبر عن الظروف المحددة للفقر الريفي والفرص والشراكات. على أن ثمة مواضيع شاملة لبرنامج العمل المعزز للصندوق في فترة التجديد السابع للموارد. وسوف يركز الصندوق اهتمامه في جميع الأقاليم على بناء قدرات فقراء الريف ومنظماتهم ومجتمعاتهم المحلية. وسوف تظل جوانب عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وبين الجنسين قائمة ما لم تتضافر الجهود لتهيئة مزيد من الفرص للفقراء.

4 - ويمثل الافتقار إلى فرص الوصول إلى الموارد المالية معوقاً رئيسياً أمام تحسين الخيارات الاجتماعية والاقتصادية المتاحة لفقراء الريف. ويعتبر الصندوق المؤسسة التمويلية الوحيدة التي تركز تحديداً على التمويل الريفي، وسوف يستفيد الصندوق من هذه الميزة النسبية في المساعدة على بناء نظم مالية ريفية لا توفر فقط الائتمانات بل وتتيح أيضاً فرص الوصول إلى خدمات الادخار والتأمين والتحويلات. وسوف يشجع الصندوق تعزيز المشروعات الريفية وفرص الوصول إلى الأسواق من خلال النُهج المحدَّدة إقليمياً لتمكين المشروعات الريفية من استعمال الخدمات المالية بفعالية. ويمثل تحسين فرص فقراء الريف في الوصول إلى الموارد الطبيعية والتكنولوجية عنصراً محورياً لمهمة الصندوق المتمثلة في الحد من الفقر الريفي. وتشمل أهم سمات برنامج عمل الصندوق التكثيف والتنويع الزراعي المدعوم بالمشاركة في معالجة القضايا المرتبطة بالأراضي والمياه، والتركيز على إدارة المعرفة لمساعدة فقراء الريف على الابتكار والتجريب وتقاسم الخبرات فيما بينهم. وسيتم تعزيز ذلك كله من خلال إرساء شراكات أقوى مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية.

إقليم أفريقيا الغربية والوسطى

5 - من شأن زيادة برنامج العمل أن يوفر لشعبة أفريقيا الغربية والوسطى فرصة للاستفادة من الخبرة الهائلة التي اكتسبها الصندوق فيما يتعلق بمعوقات وفرص الحد من الفقر الريفي في هذا الإقليم. وسوف يزيد الصندوق من استثماراته في المجالات ذات الميزة النسبية من أجل الاستفادة من التركيز المتجدد على التنمية الزراعية في هذا الإقليم

مستنداً في ذلك إلى النتائج التي تحققت. ويسعى الصندوق إلى تحقيق أربعة أهداف إستراتيجية في الإقليم، وهي: (i) تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم؛ (ii) تحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق؛ (iii) رفع إنتاجية الموارد الزراعية والطبيعية؛ (iv) الحد من التعرض للمخاطر الرئيسية التي تهدد سُبل المعيشة الريفية.

6 - وبخصوص تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم، قام الصندوق برصد الجهود المهمة الجارية الرامية إلى تحقيق اللامركزية في الإقليم واستخلص الدروس المستفادة من المشروعات ذات الطابع التشاركي القوي. ونتيجة تلك الجهود، قام الصندوق خلال السنوات الثلاث الماضية بوضع نهج للتنمية المحلية يستمد قوته الدافعة من المجتمع المحلي وثبتت صحته من خلال العمليات المنفذة في الإقليم وبشهادة المجتمع الإنمائي. وسوف يوجه هذا النهج جميع المبادرات الإنمائية الشعبية المقبلة. وتم اختبار نُهج التخطيط التشاركي والتنفيذ والرصد والتقييم وسيتم إدخال مزيد من التحسينات عليها وتوسيع تطبيقها. ويلزم بذل جهود واسعة لدعم مشاركة القواعد الشعبية في العمليات اللامركزية الجديدة. وسوف تكمِّل استثمارات الصندوق على المستوى المحلي الجهود المبذولة في مجال التحويل المؤسسي، فضلاً عن البنى الأساسية الاجتماعية والإنتاجية المدارة محلياً. وسيجري تعزيز الاستثمار في البنية الأساسية الاجتماعية، مثل مياه الشرب والمدارس ومراكز الرعاية الصحية.

7 - ويشهد إقليم أفريقيا الغربية والوسطى ظهور قطاع دينامي للتمويل الصغير. واستخلصت دروس مهمة في مجال تحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية، وقام الصندوق نتيجة ذلك بوضع استراتيجية للتمويل الريفي وخطة عمل لإقليم أفريقيا الغربية والوسطى. وتركِّز خطة العمل على تلبية الاحتياجات المتزايدة في مؤسسات التمويل الصغير الجديدة، والائتمانات المتوسطة الأجل، والتركيز بشكل متزايد على بناء شبكة وطنية مستدامة ومنتجات جديدة. وسوف يساند البرنامج المقبل تحضير خطط الأعمال وعقود الأداء والبحوث واستحداث نُهج مبتكرة، وإنشاء نظم سليمة للرصد والإبلاغ. وفي هذا السياق، سيتم دعم مؤسسات التمويل الصغير لتشجيعها على المشاركة في نظام تبادل المعلومات المتعلقة بالتمويل الصغير، والإبلاغ بانتظام عن مجموعة دنيا من المؤشرات المتفق عليها. وسيتم تشجيع إنشاء اعتماد لدعم التنفيذ بغرض توفير الدعم التقني وحل المشكلات وما إلى ذلك بشكل مستدام، لعمليات التمويل الريفي المدعومة من الصندوق في الإقليم. وسوف يُستخدم هذا الاعتماد كذلك في تشجيع الترابط وتعزيز الروابط بين جميع حلقات سلسلة مؤسسات التمويل الريفي.

8 - وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، تم الشروع في برنامج الشراكة مع القطاع الخاص الشامل استناداً إلى الدروس المستفادة من مشروعين مبتكرين في مجال الوصول إلى الأسواق. والهدف من ذلك هو إقامة روابط فعّالة بين صغار المنتجين وبين القطاع الخاص على النطاقين الصغير والأوسع لإنتاج وتسويق الكاكاو والدخن والذرة الرفيعة والكسافا والصمغ العربي والمانجو والفاصولياء الخضراء. وسيستمر بذل وتوسيع الجهود الرامية إلى تشجيع وتطوير مبادرات المشروعات الصغيرة التي بدأت في السنغال وبوركينا فاسو. وإضافة إلى ذلك، سيلزم تنفيذ استثمارات ضخمة في مجال إنشاء الطرق الفرعية والنقل ومرافق التخزين للاستفادة من فرص الأسواق التي توفرها الأعداد المتزايدة للسكان في المناطق الحضرية. وعلاوة على ذلك، سيساعد ما لا يقل عن 20 إلى 25% من جميع المشروعات الجديدة على تعزيز قدرات الأعمال التجارية من أجل النهوض بتنمية القطاع الخاص.

9 - وبغية رفع إنتاجية الموارد الزراعية والطبيعية في الإقليم، سيركز الصندوق على تحسين مواد الزراعة وعمليات التجهيز الصغيرة النطاق، وتكنولوجيات ما بعد الحصاد ومضاعفة ونشر أنواع الأرز الجديدة وكذلك الكسافا المحسَّنة. وسوف يشجع الصندوق تطبيق إدارة محسّنة للموارد الطبيعية (لاسيما صون التربة والمياه في المناطق شبه القاحلة) وعمليات مضاعفة البذور القائمة على مشاركة المجتمعات المحلية. وسيتم التركيز على مخططات الري الصغيرة التي تديرها القرى للحد من المخاطر التي تتعرض لها المحاصيل. وسيتم توجيه الجهود نحو تطوير منتديات/مدارس المزارعين الحقلية، وكذلك الخدمات البيطرية القروية، مع التركيز بصفة خاصة على تعزيز أفضل الممارسات المحلية جنباً إلى جنب مع الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة والمبتكرة. وفي هذا السياق، سيواصل الصندوق تعاونه مع مراكز البحوث، بما في ذلك الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، في مكافحة أمراض النباتات والآفات وفرز أنواع البذور المعدّلة. وسيتم رفع الإنتاجية الحيوانية من خلال تعزيز ومساندة شبكة قروية خاصة مستدامة لتوفير الخدمات البيطرية، مع التشديد على الإنتاج الحيواني على النطاق الصغير. وسيتم تعزيز إنتاج الأسماك من خلال تدعيم ومساندة المجتمعات المحلية القروية ومنظمات المزارعين.

10 - وفيما يتعلق بإدارة المعرفة والابتكار في الإقليم، سينفذ الصندوق خطة عمل لرفع مستوى أداء البرامج وتحسين أثرها من خلال تعزيز نظم الرصد والتقييم، فضلاً عن تحسين المعلومات والاتصالات وتقاسم المعرفة. ويجري إعداد استراتيجية اتصالات إقليمية لمواجهة هذا التحدي. وإضافة إلى ذلك، ستواصل شبكة فيد أفريقيا أداء دورها كهمزة وصل مهمة بين موظفي المشروعات الإقليميين وغيرهم من أصحاب الشأن الإقليميين. وسوف تؤدي الشبكة دوراً محورياً في نشر وتبادل المعلومات عن أهم مواضيع وقضايا التنمية الريفية المرتبطة بتحسين إدارة المشروعات، ومن ثم زيادة فعالية عمليات الصندوق في الإقليم. كما ستيسر مبادرة الحضور الميداني توليد المعرفة ونشرها بين أصحاب الشأن الإقليميين وبين الميدان والمقر.

11 - وأخيراً، هناك فرصة لتعلُّم طرائق الحد من تعرّض فقراء الريف للمخاطر الرئيسية (فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والأمراض، والكوارث، والجفاف، والنزاع) استناداً إلى الخبرة الميدانية.

12 - وسوف يتيح الهدف المؤسسي المتمثل في زيادة الإقراض بنسبة 10% توسيع برنامج العمل في إقليم أفريقيا الغربية والوسطى للوصول إلى مستوى إقراض بقيمة 330 مليون دولار أمريكي، منها 100 مليون دولار أمريكي في عام 2007، و110 ملايين دولار أمريكي في عام 2008، و120 مليون دولار أمريكي في عام 2009.

13 - وسوف يُنفذ البرنامج المشار إليه أعلاه بالشراكة مع المؤسسات الإنمائية الأخرى من خلال التمويل المشتَرك وترتيبات الشراكة الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، سيواصل الصندوق الاستفادة من منتدى المانحين بشأن التعاون والمواءمة في أفريقيا الغربية والوسطى. وعلى الصعيد الإقليمي، سيساند الصندوق السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تحسين فرص وصول أصحاب الشأن إلى الأسواق المحلية والإقليمية. وفي هذا السياق، سيستمر دعم محور السياسات الإقليمية في تحديد القضايا السياساتية ذات الأولوية المنبثقة عن الخبرة الميدانية في مجال القروض والمنح، وإجراء حوار حول السياسات على المستويين الوطني والإقليمي. وسوف يستمر تقديم الدعم إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي في مجال بناء قدرات المزارعين ودمجهم في عملية صنع

القرارات. وسيتم الانطلاق في تنفيذ مبادرة مشتركة لتسويق وتجهيز الكسافا في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية

14 - يمثل الصندوق أحد المصادر الرئيسية للمساعدة الإنمائية للحد من الفقر، ولاسيما للأنشطة الاقتصادية لفقراء الريف في أفريقيا الشرقية والجنوبية. ويُعد الصندوق ممولاً رئيسياً في القطاع الزراعي، بل إنه أكبر ممول للتنمية في عدد من البلدان. وتعتبر أفريقيا الشرقية والجنوبية إقليماً تعتمد فيه جهود الحد من الفقر اعتماداً واضحاً على التنمية الريفية، وهو من أكثر الأقاليم احتياجاً إلى تسريع الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك فإن الزيادة المقترحة في تمويل التجديد السابع للموارد ستوفر للصندوق فرصة خاصة لتحقيق أثر كبير على الفقر الريفي.

15 - وفي هذا السياق، سيساهم الصندوق من خلال مشروعاته في الجهود الحكومية الرامية إلى تنفيذ البرامج على المستوى القطاعي ودون القطاعي لتلبية احتياجات فقراء الريف. وتشكل المشاركة في النُهج القطاعية الشاملة، من حيث السياسة الخاصة بالنُهج القطاعية الشاملة التي أقرها المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2005، جانبا مهماً من هذا الدور في البلدان التي تطبق فيها النهج القطاعية. وفي بلدان أخرى، سيساهم الصندوق في برامج تشمل القطاعات الفرعية، مثل التمويل الريفي أو إدارة المياه أو الوصول إلى الأسواق أو إلى سلع محددة.

16 - وتتغير طبيعة الفقر وعمقه ومدى انتشاره في الإقليم. واستناداً إلى النتائج التي تحققت والدروس المستفادة في أفريقيا الشرقية والجنوبية، سيوسع الصندوق أنشطته في مجالات أربعة: (i) تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم؛ (ii) تحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق؛ (iii) رفع إنتاجية الموارد الزراعية والطبيعية؛ (iv) الحد من المخاطر الرئيسية (الأمراض، والكوارث، والجفاف، والنزاع) التي تتعرض لها سُبل المعيشة الريفية.

17 - وظهرت منظمات المزارعين المستقلة ذاتياً بوتيرة أبطأ مما في أفريقيا الغربية. على أنه من الواضح أن تلك المنظمات قد تؤدي دوراً مهماً في تقديم الخدمات إلى المزارعين الريفيين الفقراء. وينفذ الصندوق حاليا عملية تمهيدية لفرز منظمات المزارعين في جميع أنحاء الإقليم.

18 - وفي مجال الروابط مع الأسواق، تشير الدروس المستفادة إلى صعوبة إيجاد مقدمي خدمات مؤهلين، والحاجة إلى تركيز الدعم على الروابط مع الأسواق فيما يتعلق بسلع محددة بدلاً من التركيز على الأسواق المحلية والوطنية عموماً. وفي هذا الصدد، توفر استراتيجية تنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة في الصندوق التي أقرت مؤخراً الأساس الذي يستند إليه دور الصندوق في جميع حلقات سلسلة القيمة بدلاً من قصر دوره على مستوى الإنتاج الأوَّلي. وتشمل الفرص الإضافية للصندوق تعزيز إدارة المعرفة لصالح مجموعات المزارعين باستخدام الإنترنت وبناء الرصيد الاجتماعي نتيجة إضفاء طابع اللامركزية على الحكم.

19 - وبالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية والصحية، يمثل حاليا فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز مسألة إنمائية بالغة الأهمية في الإقليم. وفي هذا السياق، سيسعى الصندوق إلى التصدي للعلاقة بين فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وحيازة الأراضي وإدارة الموارد. وسوف يعزز الصندوق دوره في جميع تلك المجالات الثلاثة

خلال الفترة المقبلة حتى يمكن دمج أثر القضايا بمزيد من الفعالية في تصميم وتنفيذ المشروعات التي يساندها الصندوق.

20 - وبالنسبة لإقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية سيتيح برنامج العمل المعزز للفترة 2007–2009 ما يقدّر مجموعه (من القروض والمنح) بنحو 321 مليون دولار أمريكي، منها 100 مليون دولار أمريكي في عام 2007، و110 ملايين دولار أمريكي في عام 2008، و121 مليون دولار أمريكي في عام 2009.

إقليم آسيا والمحيط الهادي

21 - بينما تشهد آسيا أعلى مستويات التقدّم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ما زال عدد الفقراء المدقعين ضخماً حيث يصل إلى 270 مليون نسمة في آسيا الشرقية و430 مليون نسمة في آسيا الجنوبية. وما زال الفقر المدقع يمثِّل في أغلبه مشكلة ريفية. ومن بين الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً، يعيش 79.6% من آسيا الشرقية و77.2% من آسيا الجنوبية في المناطق الريفية. ويتمتع إقليم آسيا والمحيط الهادي بعدد من جوانب القوة (الديمقراطية واللامركزية والاقتصاد الكلي السليم) التي تفسح المجال أمام إحراز تقدم كبير في الحد من الفقر الريفي خلال السنوات المقبلة. واكتسب الصندوق من جانبه خبرة هائلة في تصميم وتنفيذ المشروعات والبرامج لصالح مجموعات فقراء الريف، خاصة النساء والشعوب الأصلية.

22 - وبغية تعظيم أثر زيادة مستوى المساعدة المالية على الحد من الفقر الريفي، ستُبذل الجهود لتكثيف التركيز المعزَّز والجديد على فعالية التنمية، لاسيما الابتكار وجدول أعمال السياسات، وإدارة المعرفة، وأهداف الشراكات، واتباع جدول أعمال تنسيق الجهات المانحة، وتكرار وتوسيع نطاق الابتكارات الناجحة في برامج أكبر وفي أُطر السياسات على المستوى الوطني والإقليمي الأوسع.

23 - وسوف يواصل الصندوق تنفيذ استراتيجيته لآسيا والمحيط الهادي[4] مستنداً في ذلك إلى أربع ركائز رئيسية: تنمية المناطق الأقل رعاية؛ والنهوض بقدرات النساء لتعزيز التحويل الاقتصادي والاجتماعي؛ وتعزيز قدرات الشعوب الأصلية والفئات المهمَّشة الأخرى؛ وبناء ائتلافات الفقراء.

24 - وفي المناطق الأقل رعاية، ساعدت الخبرة المكتسبة حتى تاريخه على زيادة توجيه الاهتمام إلى: نشر التكنولوجيات الزراعية المستدامة؛ وتشجيع زراعة المنتجات المتخصصة العالية القيمة (محاصيل البستنة، والنباتات الطبية، والزراعة العضوية)؛ وتعزيز فرص العمل غير الزراعي والأنشطة المدرّة للدخل (المشروعات الصغيرة، وأنشطة الغذاء مقابل العمل) لزيادة القيمة المضافة للمخرجات الزراعية؛ وتعزيز فرص الوصول إلى الأصول الإنتاجية؛ وتنمية البنية الأساسية الريفية (الطرق الفرعية، والأسواق)؛ ومكافأة الفقراء على توفير الخدمات البيئية.

25 - ويركِّز ثلثا البرامج القطرية لإقليم آسيا والمحيط الهادي على المناطق الأقل رعاية (المناطق المرتفعة والمناطق الجبلية والمناطق الساحلية الهامشية والأراضي الجافة). ويركِّز تطوير التكنولوجيا لتلك المناطق على: الابتكارات في

[4] طلبت شعبة آسيا والمحيط الهادي من مكتب التقييم إجراء تقييم لاستراتيجيتها الإقليمية لعام 2002 في عام 2005. وسوف تنفذ الشعبة أيضاً تقديراً ذاتياً لنفس الاستراتيجية. ومن المتوقع أن يفضي ذلك إلى استعراض للاستراتيجية الإقليمية في مطلع عام 2006.

مجال الحراجة الزراعية؛ والابتكارات للمناطق المرتفعة/المناطق الجبلية؛ ونشر التكنولوجيا. ويجري تشجيع إنتاج المنتجات المتخصصة العالية القيمة، مثل محاصيل البستنة والنباتات الطبية والعطرية.

26 - وفيما يتعلق بتمكين النساء، ستركِّز الاستراتيجية على تعزيز فرص وصولهن إلى الخدمات المالية والتكنولوجيا، كما ستركِّز على زيادة تمثيلهن في المؤسسات القروية وبناء منظمات المرأة. وتمثل النساء مجموعة رئيسية مستهدفة في جميع أنشطة المشروعات الجديدة التي ينفذها الصندوق. وتشكل النساء أغلبية ساحقة من مجموعات العون المكونة في إطار مخططات التمويل الصغير.

27 - وبالمثل، فيما يتعلق بتنمية الفئات المهمشة من فقراء الريف، سيتم التركيز على تعزيز فرص وصولها إلى الموارد وتمكينها اجتماعياً. وسيركِّز ثلث المشروعات الجديدة على تنمية الشعوب الأصلية ومجموعات فقراء الريف المهمشة. وتشمل أولويات المشروعات تسهيل العمل الجماعي من جانب الفقراء (مجموعات العون الذاتي ومجموعات المستعمِلين)؛ ومشاركة الفقراء في المؤسسات المحلية الذاتية الإدارة، وتعزيز المشاركة في تصميم وتنفيذ ورصد المشروعات والبرامج.

28 - وهناك قضايا إستراتيجية ناشئة. فالبلدان الآسيوية تشترك مرة أخرى بدور نشط في التنمية الزراعية مركزة على النماذج الإنمائية الجديدة. وينطوي ذلك على نماذج جديدة للمنظمات الزراعية (وزارات الزراعة والتنمية الريفية، والقطاع الخاص، والمنظمات المجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني، والنماذج المؤسسية للبحوث والإرشاد الزراعي، وما إلى ذلك) ويأتي ذلك في شكل استراتيجية للتنمية الزراعية صالحة للبيئة وتركز على سلسلة القيمة، بما في ذلك التجهيز الزراعي. وبالإضافة إلى ذلك، من المرجَّح أن تواجه الزراعة في كثير من البلدان الآسيوية أزمة مائية في المستقبل القريب. ولذلك لا بد من تطوير ونشر تقنيات إدارة المياه التي يمكنها تحسين كفاءة استعمال المياه وتكنولوجيات المحافظة عليها.

29 - وتتيح التكنولوجيا الحيوية إمكانات كبيرة في التصدي للمشاكل التي يواجهها المزارعون الفقراء، مثل القدرة على تحمل الجفاف، والآفات، ومقاومة الأمراض، وتحسين جودة التغذية، وغير ذلك من المشاكل. ويتمثل أحد التحديات المهمة في اجتذاب الاستثمارات لإجراء بحوث عن المشاكل التي تواجه المزارعين الفقراء في المناطق الهامشية.

30 - ومن المقرر كذلك توسيع جدول أعمال التمويل الصغير، ويشمل الجيل المقبل من الابتكارات: الطلب من جانب فقراء الريف على مجموعة أوسع من خدمات الائتمان والادخار؛ والتأمين الصغير، وتسخير التحويلات بطريقة مثمرة. وسوف تستكمل تلك الابتكارات بابتكارات أخرى الغرض منها تعزيز المشروعات الريفية الصغيرة والمتناهية الصغر التي تفسح المجال أمامها لكي تغدو عوامل محركة لتوليد فرص العمل وتنظيم المشروعات للفقراء.

31 - ولا يمثل الفقر مجرد مسألة تتعلق بالحرمان، وإنما يرتبط كذلك بالتعرض للصدمات الخارجية التي يمكن أن يترتب عليها تقليص قدرة الضعفاء على العمل. ولذلك، سيتمثل التحدي الرئيسي المقبل الذي يواجه التنمية المستدامة في إتباع استراتيجيات وسياسات الحد من الفقر التي تولي عناية فائقة للحد من المخاطر، وآليات التخفيف من وطأة المخاطر والتصدي لها. وأحد الأمثلة التي تدل على ذلك هو انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الذي يتزايد بسرعة في كثير من البلدان الآسيوية. والأغلبية الساحقة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية

المكتسب/الإيدز هم من فقراء الريف، وتشكل النساء القسم الأعظم منهم. وأحد المخاطر الأخرى الجديدة المحتملة هو وباء أنفلونزا الطيور الذي يمكن أن يدمر سُبل معيشة أعداد كبيرة من فقراء الريف في آسيا ويولد مخاطر صحية تهدد المجتمع العالمي.

32 - وتؤدي ظاهرة الأزمات الطبيعية والبشرية، مثل كارثة تسونامي التي اجتاحت المحيط الهندي في عام 2004، والظروف الجوية المتطرفة، والنزاعات المدنية التي تجتاح الكثير من بلدان الإقليم، إلى إحداث اضطرابات كبيرة في النشاط الاقتصادي الإنتاجي وتقديم الخدمات الأساسية. ولذلك لا بد من وضع نهج مبتكرة لاتقاء الأزمات ولإعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الأزمات لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني وطأة الكوارث، والبلدان المتضررة من النزاعات على تحقيق ما يلي: (i) التخفيف من أثر الكوارث الطبيعية والنزاعات العنيفة وحالة الهشاشة؛ (ii) تعزيز سيادة القانون، والإدارة السليمة، والنُهج المجتمعية لصالح مجتمعات فقراء الريف.

33 - ومن شأن زيادة برنامج العمل في الفترة 2007–2009 أن يتيح لإقليم آسيا والمحيط الهادي تنفيذ برنامج عمل خلال فترة التجديد السابع للموارد بما قيمته 558 مليون دولار أمريكي، منها 169 مليون دولار أمريكي في عام 2007، و185 مليون دولار أمريكي في عام 2008، و204 ملايين دولار أمريكي في عام 2009.

إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

34 - حافظ الصندوق منذ إنشائه في عام 1977 على حضور قوي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وسوف تساعد الزيادة المقترحة في برنامج عمل الفترة 2007–2009 على تعزيز دور الصندوق. ووفقاً لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية، شهد الإقليم حالة ركود في التنمية الاقتصادية منذ التسعينات ويعيش 62.9% من الفقراء المدقعين في المناطق الريفية.

35 - ويتوقع الصندوق أن تتضمن الاستراتيجية المنقحة لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مزيداً من التركيز على دور الصندوق في الإقليم مواضيعياً وجغرافياً على السواء[5]. وسيجري التصدي لأربعة مواضيع رئيسية، هي: (i) عتبة جديدة في إدارة الأراضي والموارد المائية للحد من الفقر؛ (ii) معالجة البطالة بين الشباب كجزء لا يتجزأ من برامج الحد من الفقر الريفي؛ (iii) تحقيق تقدم كبير في التمويل الصغير الريفي؛ (iv) ربط صغار المزارعين وفقراء الريف بالأسواق الدولية. وفي سياق إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، يتطلب الطابع المبتكر والمثير للتحدي الذي تتسم به تلك المواضيع إلى زيادة الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء المقترضة وتوسيع الموارد.

36 - ويمثل إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أحد أكثر مناطق العالم معاناة من الجفاف. وربما تعتبر ندرة المياه أشد المعوقات الفردية التي تقيّد فقراء الريف في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وتطرح تحدياً خطيراً أما التنمية الزراعية. وقد ساند الصندوق برامج ناجحة لاستصلاح الأراضي وصون المياه لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في كثير من بلدان الإقليم، فضلاً عن برامج مرتبطة بمختلف جوانب إدارة الموارد المائية. ويرمي الصندوق إلى تدعيم

[5] طلبت شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من مكتب التقييم في الصندوق إجراء تقييم لاستراتيجياتها الجارية في الفترة 2005–2006، وتجري حاليا استعراضا داخليا لتلك الاستراتيجيات. وسوف توضع في أعقاب ذلك استراتيجيات إقليمية جديدة.

وتطبيق نتائج البحوث الجديدة على نطاق واسع في ظروف أكثر صعوبة. وسوف يكثف الصندوق دوره في حوار السياسات المرتبط بتحسين إدارة الأراضي والمياه، وفي المنتديات الإقليمية والدولية الرامية إلى ترويج سياسات ملائمة للتغلب على ندرة المياه من أجل التطبيق الفعال للحلول التي تتوصل إليها تلك البحوث.

37 - وتمثّل معدلات البطالة الشديدة الارتفاع، خاصة بين الشباب المتعلم، أحد أكبر التحديات التي تواجه إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا اليوم. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي لعام 2004، تزيد المعدلات الرسمية للبطالة في الإقليم على 15%، وتصل إلى أكثر من 20% في بعض البلدان. وتعتبر معدلات البطالة بين الشباب أعلى بمقدار الضعف عن المتوسط الإقليمي في بعض البلدان، مما يتطلب من الإقليم توفير ما يقرب من 4 ملايين وظيفة سنوياً خلال السنوات القليلة القادمة لاستيعاب الوافدين الجدد في سوق العمل. وبالنظر إلى ندرة الأراضي والموارد المائية فإن قدرة القطاع الزراعي محدودة فيما يتعلق باستخدام أعداد إضافية كبيرة من العمالة. ولمعالجة تلك المسألة، سيبادر الصندوق بتقديم منحة إقليمية كبيرة جديدة لمساندة برنامج للبحوث العملية لتشخيص أسباب البطالة الريفية وتحديد التدخلات الموجهة الفعالة. وباستخدام نتائج البحث، سيصمم الصندوق برامج جديدة في الفترة 2007–2009 للتصدي للبطالة الريفية وإدراجها كعنصر رئيسي للدعم المقدّم من الصندوق لبرامجه في مجال الحد من الفقر الريفي في الإقليم.

38 - وعلى الرغم من الأهمية الحاسمة للتمويل الصغير بالنسبة لفقراء الريف في المنطقة، يعتبر قطاع التمويل الصغير في الإقليم واحداً من أحدث القطاعات في البلدان النامية. ويفتقر الملايين من فقراء الريف إلى فرص الحصول على الخدمات المالية الملائمة بسبب تدخل الحكومة في القطاع المالي وعدم وجود تشريعات وأنظمة ملائمة للتمويل الريفي. ونجح الصندوق مؤخراً في العمل مع بعض المصارف الزراعية المملوكة للدولة في الإقليم لتقديم بعض الخدمات إلى فقراء الريف. على أنه يلزم تحقيق نجاح كبير في هذا القطاع لتوسيع نطاقه في المناطق الريفية. وسوف يشهد الإقليم ككل توسعاً شاملاً محتملاً في الخدمات المالية المقدمة إلى فقراء الريف، ويحتل الصندوق وضعاً مناسبا يؤهله لاغتنام تلك الفرصة لبناء القدرة المؤسسية اللازمة لتقديم تلك الخدمات إلى فقراء الريف.

39 - وبدأ الصندوق هذا العام العمل في تعاون مع منظمات دولية كبرى، مثل الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقراً، ولجنة العمل الدولي (وهي شبكة دولية لا تستهدف الربح في مجال التمويل الصغير) لتنمية قطاع مالي ريفي يلبي احتياجات فقراء الريف. وسوف تشرك لجنة العمل الدولي المصارف التجارية في تخفيض خدماتها المقدمة إلى المناطق الريفية وتعديل وسائلها المالية للوصول إلى فقراء الريف. ويمكن بزيادة الموارد أن يغدو هذا الجانب سمة رئيسية لعمليات الصندوق في الإقليم. وأبدت مؤسسات تمويلية إقليمية، مثل برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، اهتماماً بتكوين شراكات مع الصندوق، وهو ما من شأنه أن يوسع نطاق عمل الصندوق في هذا المجال.

40 - ويعاني فقراء الريف في الإقليم صعوبة الوصول إلى الأسواق لتصريف منتجاتهم الزراعية، وسوف يساعد الصندوق بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على إنشاء أسواق لتصدير المنتجات غير التقليدية. وتوجد بالفعل مبادرات للمنظمات غير الحكومية تربط بين صغار المزارعين في الإقليم بالأسواق الأوروبية لتصريف المنتجات العضوية والطبية. وسوف يعمل الصندوق مع تلك المنظمات غير الحكومية ومع القطاع الخاص لتوسيع مبادراتها أو تكرارها في بلدان أخرى أو مع منتجات أخرى. وبالشراكة مع مؤسسات البحوث الكبرى، بدأ الصندوق بالفعل إجراء بحث عن أثر تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي، وإمكانات التصدير لصغار المزارعين في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ويزمع

الصندوق عقد حلقة عمل تجمع خبراء التجارة والتسويق وصانعي السياسات التجارية والزراعية في الإقليم لوضع خطة عمل للتدخلات المتعلقة بترويج سوق الصادرات لصالح صغار المنتجين الريفيين.

41 - وعلى النطاق الجغرافي، سوف تستهدف إستراتيجية الشرق الأدنى وشمال أفريقيا المناطق الريفية الأشد فقراً في الإقليم. ومن المتوقع أن تشمل العناصر الشاملة لاستراتيجية إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا واستراتيجية إقليم أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً: تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين استناداً إلى الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة من البرنامج الجاري لمنحتي المساعدة التقنية لتعميم مراعاة التمايز بين الجنسين؛ والاضطلاع بدور أكثر فعالية في منتديات التنسيق بين الجهات المانحة، وتكوين شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ والأخذ بنهج لإدارة المعرفة بغرض توسيع الابتكارات الناجحة وتعزيز قدرتها على الوصول إلى المستفيدين وتحسين الرؤية وتقاسم الدروس المستفادة داخل البرامج القطرية للصندوق ومع شركائه.

إقليم أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً

42 - تعتَبَر البلدان الثمانية التي يضمها الإقليم الفرعي لأوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً إضافة جديدة نسبياً لحافظة الصندوق. وتبلغ حالة الفقر في الإقليم مستويات غير عادية وتمثل تحديا للصندوق. وقد أسفر انهيار النظام الشيوعي السابق عن زيادة هائلة في معدل الفقر في الآونة الأخيرة. وارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً في كمنولث الدول المستقلة من 0.4% في عام 1990 إلى 5.3% في عام 2001. ووقع جانب كبير من تلك الزيادة في المناطق الريفية حيث يعيش 52.6% من الفقراء المدقعين. ويتركز الفقر في إقليم أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً في المناطق الجبلية والنائية وبين كبار السن والشباب والأسر التي تعولها النساء.

43 - ويتمثل الهدف الاستراتيجي العام للصندوق في إقليم أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً في مساندة عملية الانتقال من خلال البرامج الزراعية المستدامة التي تساهم في الحد من الفقر الريفي. وسوف تستمد معظم التدخلات قوتها الدافعة من تنمية القطاع الخاص وتكوين الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وسوف يتركز الاهتمام على تحسين فرص وصول صغار المزارعين إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية باستعمال نهج سلاسل إمدادات السلع بطريقة انتقائية تشدد على الروابط مع الأسر الزراعية الأشد فقراً.

44 - واتخذت بالفعل مبادرات عديدة في بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً لربط المزارعين بالأسواق من خلال وضع برامج الاستثمار في سلاسل الإمدادات حيث تحلل السلسلة بأكملها بدءاً من الإنتاج وانتهاءً بالاستهلاك، وتحدد الحلقات الضعيفة ويتم تدعيمها من خلال الاستثمارات، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات، وحوار السياسات. فعلى مستوى الإنتاج مثلاً، يتم تدريب المزارعين على مهارات التسويق أو تتم مساعدتهم في مجال تكوين رابطات المزارعين لتحسين إمكاناتهم التسويقية. وسيتم تكرار وتوسيع تلك المبادرات في سائر بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً. وفي هذا السياق، ستمثل تنمية القطاع المالي الريفي عنصراً محورياً لاستراتيجية الصندوق في هذا الإقليم الفرعي وذلك من خلال العمل مع المنظمات القائمة في الدول الأعضاء ومع المصارف التجارية على السواء.

45 - وفي تلك الأقاليم، ستتيح زيادة برنامج عمل الصندوق في فترة التجديد السابع للموارد برنامج عمل إجمالي (من القروض والمنح) بنحو 285 مليون دولار أمريكي، منها 86 مليون دولار أمريكي في عام 2007، 95 مليون دولار أمريكي في عام 2008، و104 ملايين دولار أمريكي في عام 2009.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

46 - ما زال الحد من الفقر يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، لاسيما في المناطق الريفية حيث يعيش 64% من السكان دون خط الفقر. وللتغلب على التحديات التي تواجه الإقليم سيقيم الصندوق عمليته على أربع ركائز رئيسية: (i) تنمية الرصيد البشري والاجتماعي؛ (ii) الاستفادة من فرص الأسواق؛ (iii) تعزيز حوار السياسات؛ (iv) تنسيق الاستثمارات.

47 - وسوف يركز تكوين الرصيد الاجتماعي على كفالة مشاركة الفئات المهمشة في المبادرات المجتمعية: (i) مجموعات السكان الأصليين التي تمثل أكبر مجموعة من فقراء الريف في الإقليم. وسوف يضع الصندوق كذلك نُهجاً مبتكرا لدمج اللاتينيين المنحدرين من أصل أفريقي في عملياته؛ (ii) النساء، من خلال تعميم نهج التمايز بين الجنسين في صميم جميع الأنشطة. وسيجري وضع برنامج إقليمي آخر تحقيقا لتلك الغاية؛ (iii) شباب الريف الذين ستساند عمليات الصندوق تصوراتهم ومبادراتهم.

48 - وسوف يواصل الصندوق استحداث طرق فعالة من حيث التكلفة لمساندة المزارعين في الوصول إلى الأسواق لبيع منتجاتهم وشراء أصولهم الإنتاجية. وسيتم التشديد إقليمياً على تنمية السلاسل الإنتاجية الشاملة بما يتماشى مع تنمية القطاع الخاص وخدمات التمويل الريفية المستدامة. وسيجري استطلاع أساليب جديدة لتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق بالاستعانة بالمنظمات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

49 - وبالنظر إلى انهيار الهياكل المؤسسية في الإقليم، سيعزز حوار السياسات بناء المؤسسات الوطنية. وسوف تستفيد أنشطة دعم عملية وضع السياسات الوطنية لصالح فقراء الريف من خبرة المشروعات وستكفل مشاركة من (i) ممثلين للمجموعات المستفيدة من مشروعات الصندوق؛ (ii) ممثلين عن حركات المنظمات الريفية الشرعية؛ (iii) مدراء المشروعات والخبراء المتخصصين. وسيتركز الاهتمام بوجه خاص على السياق المتزايد الأهمية لاتفاقات التجارة الإقليمية التي تتيح فرصاً، بل وتحديات جديدة، لصغار المنتجين الريفيين. ومثال ذلك أن الصندوق سيواصل مساندة سُبل عيش المنتجين في بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وسيركز أولوية اهتمامه على متابعة آثار اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الوسطى. وسيتم تشجيع ومساعدة تطبيق اللامركزية في المؤسسات العامة.

50 - وسوف يسعى الصندوق إلى تعزيز هدف إعلان باريس بشأن فعالية المعونة من خلال تنسيق الاستثمارات في الإقليم. ويجري بالفعل التنسيق والتعاون مع وكالات المعونة الأخرى في الإقليم وسيتم تعزيزهما، خاصة مع البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

51 - ومن شأن زيادة برنامج العمل في الفترة 2007–2009 أن يتيح قروضاً ومنحاً لإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي بما قيمته 307 ملايين دولار أمريكي، منها 93 مليون دولار أمريكي في عام 2007، و102 مليون دولار أمريكي في عام 2008، و112 مليون دولار أمريكي في عام 2009.